منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة

2021

موجز عن

حالة الأغذية والزراعة

زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد

الاقتباس المطلوب:
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. 2021. موجز عن حالة الأغذية والزراعة لعام *2021*.زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد. روما.
https://doi.org/10.4060/cb7351ar
يحتوي هذا الكتيب على الرسائل الرئيسية والمحتوى من منشور حالة الأغذية والزراعة لعام *2021* .
ترقيم الجداول والأشكال يتوافق مع ذلك المنشور.

صورة الغلاف: ©123RF/bvh2228
فييت نام: مزارعون يعملون في مصاطب الأرز بشانغ شاي، يان باي.

المحتويات

الرسائل الرئيسية 4

تمهيد 5

موجز 9

النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود هي جزء استراتيجي من الاستجابة العالمية للتحديات الراهنة والمستقبلية 9

تعالج النظم الزراعية والغذائية القادرة فعلًا على الصمود الأمن الغذائي بجميع أبعاده 9

الشكل الف من الإطار 1 الإطار المفاهيمي للنظم الزراعية والغذائية 10

تُحدث الصدمات أثرًا مباشرًا فيما تقوّض حالات الإجاد بشكل تدريجي قدرة النظم على التأقلم 10

القدرة على تحمّل الصدمات وحالات الإجهاد والنهوض منها أمر أساسي في بيئة تتسم بعدم اليقين 11

الشكل 1 قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود والأبعاد الستة للأمن الغذائي والتغذية 11

الشكل 2 الإطار المفاهيمي لتحليل قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود 12

فهم وظائف النظم ومواطن الضعف فيها 12

من شأن التنوّع في الإنتاج والشركاء التجاريين المساعدة على التقليل من المخاطر 12

ضمان إمكانية الوصول الفيزيائي والاقتصادي إلى الأغذية هو جانب أساسي من قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود 13

الشكل 3 موضع بلدان مختارة استنادًا إلى حصة الأراضي الزراعية البعلية مؤشر مرونة الإنتاج الأولي من حيث البروتينات، 2016–2018 14

الشكل 4 مؤشر مرونة المصادر الغذائية من حيث بكيلو السعرات الحرارية، 2016–2018 15

تدعم سلاسل الإمدادات الغذائية المتنوعة والمتكررة والمترابطة بشكل جيد القدرة على الصمود 16

الجدول 1 مؤشرات القدرة على الصمود والتعرض للمخاطر الخاصة بشبكات نقل الأغذية في بلدان مختارة 17

الجدول 2 مؤشرات عدم القدرة على تحمّل كلفة ا لأنماط الغذائية الصحية 18

قد تنطوي استراتيجيات بناء القدرة على الصمود على مقايضات مع الكفاءة والشمول 18

الشكل 6 موضع بلدان مختارة استنادًا إلى مستوى الحصول الاقتصادي على نمط غذائي صحي ومؤشر مرونة المصادر الغذائية من حيث كمية الفواكه والخضروات المستهلكة، 2019–2016 19

الشكل 8 رسم توضيحي مبسّط لثلاثة أنواع من سلاسل الإمدادات الغذائية في ما يتعلّق بتأثرها بالصدمات وحالات الإجهاد وقدراتها على الصمود 20

تعزّز سبل العيش الريفية المتماسكة النظم بأكملها 21

مساعدة الأسر المعيشية الريفية على التأقلم بشكل أفضل مع الصدمات وحالات الإجهاد 21

يحتاج صغار المنتجين إلى التنظيم والممارسات المستدامة والحماية الاجتماعية 22

الشكل 9 ركائز القدرة على الصمود الخاصة بنموذج قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود بحسب الملامح القطرية 23

مبدأ توجيهي لواضعي السياسات: الاستعداد للاختلالات 23

التنوع في مصادر الأغذية وأسواق المخرجات يهيّئ مسارات متعددة لاستيعاب الصدمات 23

ينبغي التسليم بعدم تجانس المزارع والشركات 24

الجدول 5 نقاط الدخول لإدارة المخاطر وعدم اليقين في النظم الزراعية والغذائية 25

تعزّز إدارة المخاطر وتأمين المحاصيل والحماية الاجتماعية قدرة الأسر المعيشية على الصمود 24

الرسائل الرئيسية

1 لا بد للنظم الزراعية والغذائية من أن تصبح أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات وحالات الإجهاد المتنامية المتعددة المصادر، الفيزيائية البيولوجية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء، بما يمكّنها من المحافظة على وظائفها وبما يكفل الأمن الغذائي والتغذية وسبل العيش لملايين الأشخاص.

2 ونظرًا إلى تعقيد النظم الزراعية والغذائية - بما في ذلك الإنتاج الأولي وسلاسل الإمدادات الغذائية وشبكات النقل المحلية والأسر المعيشية - وكونها تُشرك عددًا كبيرًا من الجهات الفاعلة المرتبطة ببعضها البعض، فإنّ أي صدمة في أي من العناصر يمكن أن ينتشر بسرعة على امتداد النظم بأكملها.

3 ومن شأن هشاشة النظم الزراعية والغذائية أن تؤثر على عدد كبير من الأشخاص: ويعجز بالفعل حاليًا 3 مليارات نسمة عن تحمّل كلفة نمط غذائية صحي فيما من الممكن أن يلحق بهم 1 مليار شخص إضافي في حال أدت صدمة ما إلى خفض دخلهم بمقدار الثلث. وقد ترتفع تكاليف الأغذية بالنسبة إلى ما قد يصل إلى 845 مليون شخص في حال حصول اختلال في مسارات النقل الحرجة.

4 ومن أصل قدرات الصمود المنفصلة الخمس التي يجب أن تتحلى بها النظم الغذائية - للوقاية والاستباق والاستيعاب والتكيف والتحوّل - تعدّ القدرة على الاستيعاب حاسمة الأهمية لمواجهة الصدمات غير المتوقعة وهي تكمّل إدارة المخاطر الناجمة عن الصدمات التي يمكن توقعها .

5 ويتمثل العنصر الأساسي لبناء قدرة النظم الزراعية والغذائية على الاستيعاب في تنوّع مصادر الأغذية (الإنتاج المحلي أو الواردات أو المخزونات القائمة) وتعدد الجهات الفاعلة في سلاسل الإمدادات الغذائية وشبكات النقل المتكررة والمتينة والقدرة على تحمل كلفة نمط غذائي صحي لجميع الأسر المعيشية، لا سيما الأشدّ فقرًا وضعفًا منها.

6 وتتسم استراتيجيات إدارة المخاطر الناجمة عن الصدمات على غرار حالات الجفاف والفيضانات والآفات - بما في ذلك عمليات تقييم المخاطر المتعددة والتوقعات الدقيقة التوقيت ونظم الإنذار المبكر وخطط العمل المبكر - بأهمية خاصة لمساعدة جميع الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية على الوقاية من الاختلالات الكبرى في النظم واستباقها وتجنّب المعاناة البشرية والتدخلات المكلفة من أجل التعافي.

7 ويستوجب تعزيز قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود أن تقوم الحكومات بدعم تطوير مؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم والتعاونيات والتجمعات والقطاعات المتخصصة، إضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية.

8 وبالإمكان تعزيز قدرات الأسر المعيشية الريفية المنخفضة الدخل على الصمود بشكل ملحوظ من خلال التعليم وفرص العمل خارج المزرعة والتحويلات النقدية ، لا سيما صغار المنتجين الذين تتعرض سبل عيشهم أكثر فأكثر للصدمات المناخية واستنزاف الموارد الطبيعية.

9 ويعدّ ضمان الوصول الاقتصادي إلى القدر الكافي من الأغذية من أجل نمط غذائي صحي في جميع الأوقات بعدًا أساسيًا من أبعاد قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود. وتعتبر السياسات والاستثمارات الكفيلة بخفض الفقر وتوليد فرص عمل لائق وزيادة فرص الحصول على التعليم والخدمات الأساسية، إضافة إلى برامج الحماية الاجتماعية عند الحاجة، دعامة أساسية للقدرة على الصمود.

10 ويجب أن يكون بناء نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود هدفًا أساسيًا للسياسات وأن يضمن حسن أداء جميع مكونات النظام الزراعي والغذائي مع مرور الوقت. ويتطلّب هذا تعميم القدرة على الصمود في السياسات الزراعية والغذائية وتوطيد التنسيق عبر مختلف القطاعات والطبقات المعنية في المؤسسات الحكومية بما يضمن الاتساق في ما بين السياسات.

تمهيد

تنطوي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) على آثار شديدة تطال حياتنا جميعًا، وما زلنا في صراع مع هذه الجائحة. وتسببت حالات الإغلاق العام وحظر التجول الرامية إلى احتواء انتشار فيروس SARS-CoV-2 في إيقاف رحلات السفر الدولية وإغلاق عدد لا يحصى من الشركات، وتركت الملايين من الأشخاص دون عمل. وأعاقت القيود المفروضة على حركة الأشخاص والسلع، ولا سيما في المراحل الأولية من الجائحة، تدفق المدخلات إلى المزارعين وتدفق منتجاتهم إلى الأسواق. وفي السياقات التي مُنع فيها الحصاد والنقل، تُركت كميات هائلة من الفواكه والخضروات الطازجة تتعفن في حقول المزارعين.

ولم يقتصر الضرر الناتج عن القيود على تجارة المنتجات الزراعية والغذائية وسلاسل الإمدادات الغذائية وأسواق المنتجات الزراعية والغذائية فحسب، بل طالت كذلك حياة الناس وسبل عيشهم وتغذيتهم. وبعد الاضطرابات الأولية وحالة عدم اليقين، أظهرت العديد من سلاسل الإمدادات درجة لافتة من القدرة على الصمود في استيعاب الصدمة التي سببتها الجائحة والتكيف مع هذه الصدمة؛ ومع ذلك، فإن عدم حصول ملايين الأشخاص على الأغذية الكافية برز كمشكلة ضخمة ومستمرة. وعجز العديد من سكان الريف عن السفر من أجل العمل الموسمي وهو مصدر دخل مهم في المجتمعات الفقيرة. وشهدت الأسر المعيشية الحضرية المنخفضة الدخل، التي شلت حركتها حالات الإغلاق العام، انخفاضًا حادًا في الدخل والإنفاق على الأغذية.

وحتى قبل تفشي جائحة كوفيد - 19، لم يكن العالم على المسار الصحيح من أجل الوفاء بالالتزام المشترك المتمثل في القضاء على الجوع وسوء التغذية بجميع أشكاله في العالم بحلول عام 2030، ولم تزدنا الجائحة إلا بعدًا عن هذا المسار. وتشير التقديرات الواردة في تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لهذا العام إلى أن ما بين 720 و811 مليون شخص قد عانوا من الجوع في عام 2020، وهي زيادة تصل إلى 161 مليون شخص إضافي مقارنة بعام 2019 وتنجم إلى حد كبير عن أزمة كوفيد - 19. وللأسف، غالبًا ما تحمل النساء والأطفال وطأة الأزمة. ووفقًا لتقرير أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، أدى تعطل الخدمات الصحية وعدم الحصول على الأغذية الكافية إلى زيادة عدد وفيات الأمهات والأطفال دون سن الخامسة. ويشير الموجز السياساتي للأمم المتحدة: تأثير جائحة كوفيد - 19 على الأمن الغذائي والتغذية إلى أن 370 مليون طفل قد حُرموا من الوجبات المدرسية بسبب إغلاق المدارس. ولا شك في أن تأثير الجائحة على الأمن الغذائي والتغذية لن ينمحي لسنوات عديدة.

وما فتئت سلاسل الإنتاج الزراعي والغذائي والإمداد بها تتعرض للصدمات - من حالات الجفاف والفيضانات إلى النزاعات المسلحة والارتفاعات الحادة في أسعار الأغذية - وتخضع لضغط متنام من أوجه الإجهاد الطويلة الأجل، بما في ذلك أزمة المناخ والتدهور البيئي. ولكن جائحة كوفيد - 19 استثنائية لأنها أظهرت كيف أن صدمة ذات أبعاد عالمية يمكن أن تحدث على نحو مفاجئ وتنتشر بسرعة وتخل بالأمن الغذائي والحالة التغذوية وسبل عيش مليارات الأشخاص بدرجة غير مسبوقة وعلى مدى فترة طويلة.

تمهيد

وقد كشفت جائحة كوفيد - 19 أوجه الهشاشة في النظم الزراعية والغذائية الوطنية بشكل كبير. ومن الأسباب الواضحة الداعية إلى معالجة أوجه الهشاشة هذه هو، بالطبع، الزيادة غير المرغوب فيها في انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ومع ذلك، فإن النظم الزراعية والغذائية كبيرة جدًا بالنسبة إلينا كي نعتقد بأن أوجه الهشاشة فيها، إذا تركت دون تقويم، ستعيق فقط هدف تحقيق «القضاء التام على الجوع» بحلول عام 2030، رغم الأهمية الحاسمة لهذا الهدف. ولكن الآثار المترتبة تتجاوز ذلك بكثير. وتنتج النظم الزراعية والغذائية 11 مليار طن من الأغذية سنويًا، ويعمل فيها 4 مليارات شخص بشكل مباشر أو غير مباشر. ويطلق قطاع الإنتاج الزراعي والغذائي أيضًا، بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك، ثُلث انبعاثات غازات الدفيئة البشرية المنشأ التي تسبب تغير المناخ، وتشغل 37 في المائة من مساحة اليابسة. ولذلك، تؤدي النظم الزراعية والغذائية دورًا أساسيًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى المتعلقة بالفقر، وكفاءة الموارد والطاقة، والاقتصادات الأنظف، والنظم الإيكولوجية المائية والبرية الصحية، من جملة أمور أخرى.

وقد أصبح هناك إجماع دولي بشأن الفكرة القائلة إن تحويل النظم الزراعية والغذائية – لتصبح أكثر كفاءة وشمولًا واستدامة وقدرة على الصمود - شرط أساسي لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وأسفر زخم التغيير إلى تنظيم قمة الأمم المتحدة الأولى للنظم الغذائية في سبتمبر/أيلول 2021، والتي وافقت على حلول واستراتيجيات مبتكرة لتحويل النظم الزراعية والغذائية والاستفادة من هذه التغييرات من أجل تحقيق تقدم في جميع أهداف التنمية المستدامة. وركّز نداء العمل الذي أطلقته القمة على خمسة أهداف، وأحدها هو بناء القدرة على الصمود أمام أوجه الضعف والصدمات وحالات الإجهاد من أجل ضمان استمرار عمل النظم الزراعية والغذائية الصحية والمستدامة.

ويستجيب موضوع تقرير هذا العام لدعوة قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية إلى وضع سلسلة من الإجراءات الملموسة التي يمكن للمعنيين من جميع أنحاء العالم اتخاذها من أجل دعم تحويل النظم الزراعية والغذائية في العالم. وبشكل أكثر تحديدًا، يقدم التقرير أدلة وتوجيهات بشأن الإجراءات التي يمكن أن تساعد الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية على معالجة ضعفها أمام الصدمات وأوجه الإجهاد، وتعزيز قدرة هذه النظم على دعم سبل العيش والقيام على نحو مستدام بتوفير الحصول المستمر للجميع على أغذية كافية وآمنة ومغذية في وجه الاضطرابات.

وتحقيقًا لهذه الغاية، وضعت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) مجموعة من مؤشرات القدرة على الصمود المصمّمة لقياس قوة الإنتاج الأولي، ومدى توافر الأغذية، ودرجة وصول الأشخاص إلى الأغذية الكافية حول العالم من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية. ويمكن أن تساعد هذه المؤشرات في تقييم قدرة النظم الزراعية والغذائية الوطنية على استيعاب تأثير أي صدمة، الأمر الذي يشكل جانبًا رئيسيًا من جوانب القدرة على الصمود. ويُظهر التحليل أن قطاع الإنتاج الأولي للبلدان يتسم بمرونة أكبر عندما ينتج مزيجًا متنوعًا من المنتجات الغذائية وغير الغذائية ويبيعها إلى مجموعة واسعة من الأسواق، على المستويين المحلي والدولي، وهو تكوين يُلاحظ وجوده بشكل أساسي في البلدان المرتفعة الدخل أو البلدان التي لديها قاعدة زراعية وغذائية كبيرة. ولكن من حيث توافر الأغذية، يُظهر تحليل المسارات المتعددة لمصادر سلع المحاصيل والأسماك والثروة الحيوانية أن البلدان المنخفضة الدخل لديها تنوع يشابه التنوع الموجود في البلدان الكبرى المرتفعة الدخل.

والجانب المهم الآخر الذي يؤكده هذا التقرير هو أن البلدان المنخفضة الدخل تواجه تحديات أكبر بكثير في ضمان الوصول الفيزيائي إلى الأغذية من خلال شبكات النقل، وهو أمر أساسي من أجل الحفاظ على فعالية سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية. ويُظهر تحليل للبيانات من 90 بلدًا أنه في حال تعطل طرق النقل الرئيسية، سيكون لدى العديد من البلدان المنخفضة الدخل على وجه الخصوص قدرة محدودة على جعل توزيع الأغذية لا مركزيًا أو استخدام طرق توصيل بديلة. وبالنسبة إلى ما يقارب نصف البلدان التي خضعت للتحليل، فإن إغلاق روابط حيوية على مستوى الشبكات من شأنه أن يزيد من وقت النقل على المستوى المحلي بنسبة 20 في المائة أو أكثر، ويعني ذلك بالتالي زيادة التكاليف وأسعار المواد الغذائية بالنسبة إلى المستهلكين.

وعن طريق اتباع نهج النظم الزراعية والغذائية، يشير التقرير أيضًا إلى أن المخاطر المرتبطة بالحصول على الأغذية من الناحية الاقتصادية هي أكثر إثارة للقلق أيضًا. وعلى الصعيد العالمي، نعلم بالفعل أن حوالي 3 مليارات شخص يعجزون عن تحمل كلفة نظام غذائي صحي من أجل الحماية من سوء التغذية. ونظرًا إلى أن الأسر المعيشية المنخفضة الدخل تنفق معظم دخلها على الأغذية، فإن أي خسارة كبيرة في القوة الشرائية - بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية بشكل حاد أو فشل المحاصيل أو فقدان الدخل - ستشكل تهديدًا لأمنها الغذائي وتغذيتها. وفي الواقع، يجد هذا التقرير أن هناك مليار شخص إضافي معرضون للخطر لأنهم لن يكونوا قادرين على تحمل كلفة نظام غذائي صحي إذا أدت صدمة ما إلى خفض دخلهم بمقدار الثلث. ويقع عبء هذه الصدمة في الغالب على عاتق البلدان المتوسطة الدخل، ولكن التقرير يشير أيضًا إلى أنه في حال حدوث صدمة دخل كهذه، سيعجز المزيد من الأشخاص نسبيا في البلدان المنخفضة الدخل عن تحمل كلفة نمط غذائي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية. ولا يمكن القبول بهذه المخاطر في عالم ينتج ما يكفي من الغذاء لإطعام جميع سكانه.

ويجد التقرير أن سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية المتنوعة والوافرة والمتصلة بشكل جيد ضرورية من أجل زيادة القدرة على الصمود، فهي توفر مسارات متعددة لإنتاج الأغذية والإمداد بها وتوزيعها. ومع ذلك، فإن بعض الجهات الفاعلة في سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية هذه أكثر ضعفًا من غيرها. وضعف مؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم أمر جسيم، فضلاً عن حقيقة أن القدرة على الصمود لدى الأسر المعيشية الريفية - لا سيما تلك التي تشارك في الإنتاج الزراعي على نطاق صغير - تتعرض بشكل متزايد للاختبار في وجه الأحداث المناخية السلبية واستنزاف الموارد الطبيعية.

واستنادًا إلى الأدلة الواردة في هذا التقرير، فإن المنظمة تتمتع بمكانة قوية لتوصي الحكومات بجعل القدرة على الصمود في النظم الزراعية والغذائية جزءًا استراتيجيًا من الاستجابات الوطنية والعالمية للتحديات الحالية والمستقبلية. ويتمثل أحد المبادئ التوجيهية في التنوع – على مستوى مصادر المدخلات، وتنوع الإنتاج، وأسواق المنتجات، وسلاسل الإمداد - لأن التنوع يخلق مسارات متعددة لاحتواء الصدمات. والاتصال يضاعف من الفوائد، فالشبكات الزراعية والغذائية المتصلة جيدًا تتغلب على الاضطرابات بشكل أسرع عن طريق تغيير مصادر الإمداد وقنوات النقل والتسويق والمدخلات والعمالة.

وينبغي للحكومات أن تشجع التنسيق والتنظيم الأفضل لمؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم داخل سلاسل الإمدادات الزراعية والغذائية، على سبيل المثال،

تمهيد

من خلال تشكيل اتحادات، مما يزيد من حجمها وبروزها وتأثيرها. وعلى نحو مماثل، يمكن لصغار منتجي الأغذية أن يحافظوا على القدرة التنافسية والقدرة على الصمود بالاندماج في سلاسل الإمداد من خلال جمعيات المنتجين والتعاونيات، وباعتماد الممارسات التي تحافظ على الموارد. وقد تكون هناك حاجة إلى برامج الحماية الاجتماعية من أجل تحسين قدرة الأسر المعيشية الريفية على الصمود عند حدوث الصدمات. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للسياسات أن تعالج قضايا تتجاوز النظام الزراعي والغذائي، بما في ذلك الحاجة إلى خدمات صحية وتثقيفية أفضل، والمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة؛ ويجب أن تعترف السياسات بدور الإنتاج الزراعي والغذائي بوصفه راعيًا للبيئة الطبيعية.

وتلتزم المنظمة التزامًا راسخًا بالاستفادة من الفرصة التي تتيحها الفعاليات، مثل مؤتمر قمة الأمم المتحدة للنظم الغذائية وفعاليات أخرى، من أجل الانتقال من الالتزامات إلى العمل بهدف تحويل النظم الزراعية والغذائية لجعلها أكثر كفاءة وأكثر شمولاً وأكثر قدرة على الصمود وأكثر استدامة من أجل إنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب. ويقدم هذا التقرير أدلة وتوجيهات من أجل اتخاذ خطوات ملموسة في هذا المنحى المهم.

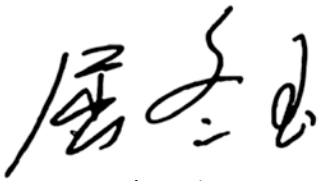

شو دونيو

المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

موجز

النظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود هي جزء استراتيجي من الاستجابة العالمية للتحديات الراهنة والمستقبلية

تشمل النظم الزراعية والغذائية الإنتاج الزراعي الأولي للمنتجات الغذائية وإنتاج الأغذية غير الزراعية المنشأ وسلسلة الإمدادات الغذائية من المنتجين إلى المستهلكين، والمستهلكين النهائيين للأغذية (الشكل ألف). وعلى المستوى العالمي، تنتج هذه النظم حوالي 11 مليار طن من الأغذية كل سنة وتشكل العمود الفقري للكثير من الاقتصادات. وتتسم النظم الزراعية والغذائية، في عالم مثالي، بالقدرة على الصمود والشمول والاستدامة، كما أنها تنتج كمية كافية من الأغذية المأمونة والمغذية للجميع وتولّد سبل عيش تضمن لجميع الأشخاص إمكانية الوصول الاقتصادي على هذه الأغذية. ولكنّ النظم الزراعية والغذائية تخفق اليوم في إبقاء نحو 10 في المائة من سكان العالم بمأمن من الجوع.

وتتعرّض سلاسل الإمدادات الغذائية وسبل عيش الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية بشكل متزايد للاختلالات بفعل الصدمات - من موجات الجفاف والفيضانات إلى النزاعات المسلّحة وارتفاع أسعار الأغذية – وحالات الإجهاد الطويلة الأجل، بما في ذلك تغيّر المناخ وتدهور البيئة. وإن المخاطر وأوجه عدم اليقين متأصلة في النظم الزراعية والغذائية. ولقد أصبحت هشاشة النظم الزراعية والغذائية شديدة الوضوح في عام 2020 عندما أثارت التدابير الرامية إلى احتواء جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد - 19) اختلالات في سلاسل الإمدادات العالمية والوطنية وتسبّبت بانكماش اقتصادي في بلدان عديدة. وألحقت خسارة القوّة الشرائية الضرر بالأمن الغذائي والتغذية لمليارات الأشخاص، لا سيما في البلدان المنخفضة الدخل وفي صفوف أشد الناس فقرًا.

تعالج النظم الزراعية والغذائية القادرة فعلًا على الصمود الأمن الغذائي بجميع أبعاده

ينظر هذا التقرير في التحدي المتمثل في بناء نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود. ويعرّف قدرة النظام الزراعي والغذائي على الصمود بأنها «قدرة نظام زراعي وغذائي ما مع مرور الوقت - وفي ظل أي اختلال - على ضمان توافر كمية كافية من الأغذية المأمونة والمغذية للجميع وإمكانية الوصول إليها والحفاظ على سبل عيش الجهات الفاعلة فيه، بصورة مستدامة».

ويتألّف النظام الزراعي والغذائي من ثلاثة مكوّنات رئيسية هي: (1) الإنتاج الأولي؛ (2) توزيع الأغذية من خلال ربط الإنتاج بالاستهلاك عبر سلاسل الإمدادات الغذائية وشبكات النقل؛ (3) الاستهلاك الأسري. وتشمل الجهات الفاعلة الرئيسية: المنتجين الأوليين؛ والأشخاص الذين يؤمّنون الإمدادات بالمدخلات، وخدمات ما بعد الحصاد، والتخزين، والنقل، وتجهيز الأغذية؛ وموزّعي الأغذية، والبائعين بالجملة والتجزئة؛ والأسر المعيشية، والأفراد بصفتهم المستهلكين النهائيين.

ويجب أن يتمتع النظام الزراعي والغذائي القادر فعلًا على الصمود بقدرة كبيرة على الوقاية من أي اختلال، واستباقه، واستيعابه،

الشكل ألف الإطار المفاهيمي للنظم الزراعية والغذائية

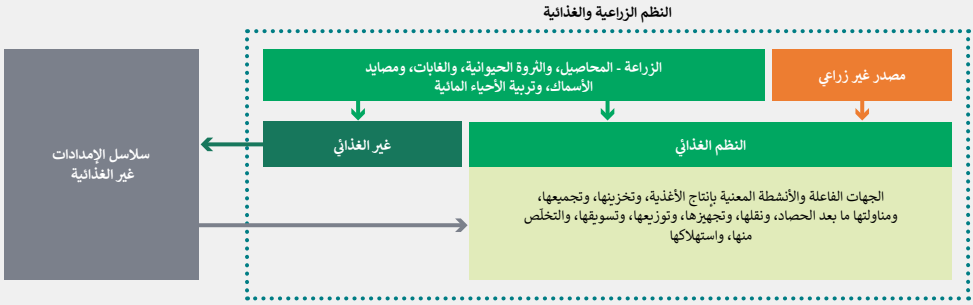

ملاحظة: تشمل الأغذية غير الزراعية المنشأ المنتجات الشبيهة باللحوم التي يتم إنتاجها بواسطة علم الأحياء الاصطناعي.

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض هذا التقرير.

والتكيّف معه، والتحوّل في وجهه من أجل تحقيق الهدف الوظيفي المتمثّل في ضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع وسبل العيش والمداخيل اللائقة للجهات الفاعلة في النظام الزراعي والغذائي (الشكل 1). وتعالج هذه القدرة على الصمود الأمن الغذائي بجميع أبعاده ولكنّها تركّز بصورة خاصة على استقرار إمكانية الوصول والاستدامة، الأمر الذي يضمن تحقيق الأمن الغذائي في الأجلين القصير والطويل على السواء.

تُحدث الصدمات أثرًا مباشرًا فيما تقوّض حالات الإجاد بشكل تدريجي قدرة النظم على التأقلم

تتعرّض الزراعة، مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، لأخطار طبيعية معاكسة، لا سيما المرتبطة بالمناخ، وتتأثر بها بشكل غير متناسب. وتُحدث الصدمات أثرًا مباشرًا فيما تعدّ حالات الإجهاد عمليات بطيئة تقوّض بشكل تدريجي قدرة النظام على التأقلم مع التغيير، الأمر الذي يجعله أكثر هشاشة. وتتعرّض مكوّنات النظام الزراعي والغذائي والجهات الفاعلة فيه لأنواع ودرجات مختلفة من الصدمات وحالات الإجهاد التي يمكنها أن تنتشر بسرعة في النظام بأكمله مع إحداث تأثيرات مختلفة على مكوّنات وجهات فاعلة مختلفة في النظام. وفي ما يخص المنتجين، فإنه من الأرجح أن تؤثر الصدمات على سبل عيش صغار المشغّلين ذوي الدخل المنخفض؛ أما بالنسبة إلى مستهلكي الأغذية، فإن الأشخاص الأشد فقرًا هم الأكثر تأثرًا بارتفاع أسعار الأغذية.

وتساعد استراتيجيات إدارة المخاطر التي من شأنها أن تحد من التعرّض لصدمة محددة معروفة - مثل التأهب للجفاف - ومن قابلية التأثر بها، على بناء قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود. ولكن أزمة كوفيد - 19 بيّنت أنه لا يمكن التنبؤ ببعض الصدمات من حيث توقيتها ومداها. وبالتالي، لا يقتصر بناء القدرة على الصمود

الشكل 1 قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود والأبعاد الستة للأمن الغذائي والتغذية

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة بالاستناد إلى فريق الخبراء الرفيع المستوى. 2020، الشكل 1.

على إدارة المخاطر فحسب: فالنظم الزراعية والغذائية القادرة على الصمود هي مكوّن استراتيجي من الاستجابة العالمية للتحديات الراهنة والمستقبلية.

القدرة على تحمّل الصدمات وحالات الإجهاد والنهوض منها أمر أساسي في بيئة تتسم بعدم اليقين

يتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية لهذا التقرير في بناء قدرة النظم الزراعية والغذائية على استيعاب آثار الصدمات وحالات الإجهاد. وتشير القدرة الاستيعابية إلى القدرة على تحمّل الصدمات وحالات الإجهاد والنهوض في أعقابها باستخدام استجابات محددة مسبقًا من أجل المحافظة على الهياكل والوظائف الأساسية الضرورية وإعادة بنائها. ومن المهم بشكل خاص أن تتم معالجة الصدمات التي لا يمكن توقّعها.

ويتحدد حجم الآثار الناجمة عن الصدمات وحالات الإجهاد بمواطن الضعف المحددة في النظم الزراعية والغذائية وقدرة مكوّنات هذه الأخيرة والجهات الفاعلة فيها على الصمود، وبفعل السياق المحيط بها والقطاعات الخارجية، مثل الطاقة والصحة (الشكل 2). فالروابط المتبادلة والمعقّدة تعني أن الاختلالات في إنتاج الأغذية تؤثر على الأمن الغذائي للأسر المعيشية، في حين أنه يمكن للصدمات التي تؤثر في استهلاك الأغذية أن تحدث أثرًا ارتداديًا على المنتجين؛ وهو ما يؤثر بدوره على البيئة.

الشكل 2 الإطار المفاهيمي لتحليل قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود

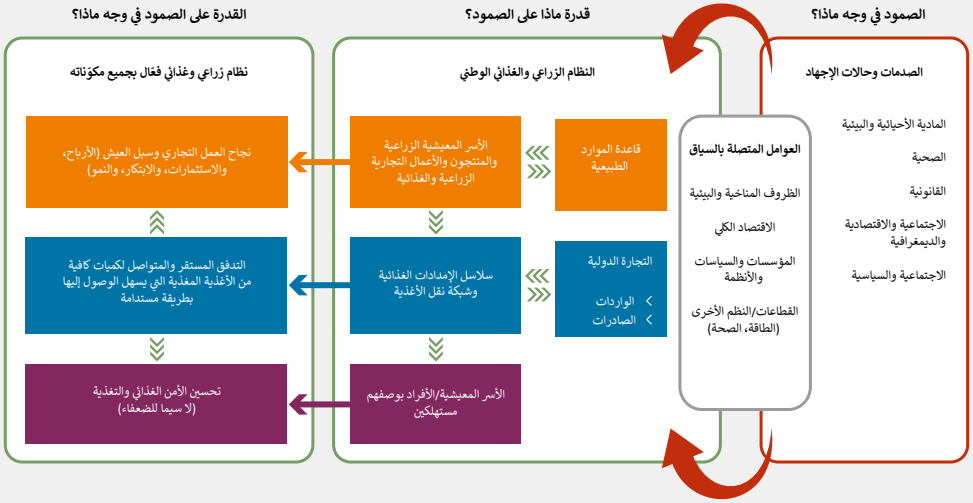

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض هذا التقرير.

فهم وظائف النظم ومواطن الضعف فيها

يحلّل التقرير القدرة الاستيعابية للنظم الزراعية والغذائية على المستوى الوطني باستخدام سلسلة من المؤشرات المرتبطة بأربع وظائف رئيسية تؤديها من أجل ضمان: (1) الإنتاج الأولي المتماسك؛ (2) توافر الأغذية؛ (3) إمكانية الوصول الفيزيائي إلى الأغذية؛ (4) وإمكانية الوصول الاقتصادي إلى الأغذية. وكل نظام وطني فريد من نوعه، ويتضمّن مكوّنات وجهات فاعلة عديدة، ويعمل على مستويات مترابطة عديدة، ويشمل التجارة الدولية في الكثير من الأحيان. ويتعيّن على واضعي السياسات أن يفهموا طريقة عمل النظام وأن يكونوا مدركين لمواطن الضعف المحتملة فيه.

من شأن التنوّع في الإنتاج والشركاء التجاريين المساعدة على التقليل من المخاطر

عمدت منظمة الأغذية والزراعة، لقياس قدرة المنتجين الأوليين على استيعاب الصدمات، بوضع مؤشر مرونة خاص بالإنتاج الأولي بغية قياس مدى تنوّع إنتاج مختلف السلع المحصولية والحيوانية والقدرة على الإنتاج للأسواق المحلية وأسواق التصدير. وتشير القيمة المرتفعة لمؤشر المرونة الخاص بالإنتاج الأولي إلى تعدد المسارات المحتملة لتوليد القيمة الزراعية وإيجاد منافذ نهائية للإنتاج الغذائي الأولي. بالنسبة إلى غالبية البلدان، يظهر مؤشر المرونة الخاص بالإنتاج الأولي أنه مدفوعًا بتنوّع الأسواق المحلية، فالبلدان ذات قيم التنوّع الأدنى منحازة بشدّة إلى الأسواق المحلية (الشكل 3). ومعظم هذه

البلدان هي بلدان منخفضة الدخل تمارس قدرًا قليلًا من التجارة الخارجية. وثمة تنويع أكبر في البلدان المرتفعة الدخل أو في البلدان ذات القاعدة الزراعية الكبيرة. وتعتمد هذه البلدان على مزيج من الميزات النسبية في إنتاج المنتجات الزراعية وتصديرها، وعلى الانفتاح على التجارة الدولية، وعلى الطلب المحلي الكبير.

لكن حتى البلدان التي لديها قاعدة زراعية كبيرة وطلب قوي على التصدير قد تظهر ضعفًا في القدرة على استيعاب الصدمات إذا كان عدد شركائها التجاريين أو السلع الأساسية التي تصدّرها محدودًا. فإذا تعرّض هؤلاء الشركاء أو السلع الأساسية لصدمة ما، تصبح الخيارات المتاحة أمام هذا البلد محدودة.

وتتمثل إحدى الوظائف المهمّة الأخرى التي تؤديها النظم الزراعية والغذائية في توفير مجموعة متنوعة من الأغذية التي تؤمّن المغذّيات الأساسية لصحة الإنسان. ولقياس قدرة هذه النظم على استيعاب الصدمات وضمان توافر الأغذية اللازمة لنمط غذائي مغذٍّ، قامت منظمة الأغذية والزراعة لأغراض هذا التقرير أيضًا بتطوير مؤشر مرونة المصادر الغذائية. ويرصد هذا المؤشر مسارات المصادر المتعددة للسلع المحصولية والسمكية والحيوانية التي يتيحها الإنتاج المحلي، والواردات الغذائية، والمخزونات المتوافرة. واتّضح أن البلدان تنوّع مصادر أغذيتها بطرق مختلفة وأن الفعالية في التنويع لا تتوقف على حجم البلد أو مستوى الدخل (الشكل 4). ويُحدث الدخل فرقًا عند تنويع مصادر الفواكه والخضروات وهو يكون محدودًا في البلدان المنخفضة الدخل بسبب القيود اللوجستية المتصلة بنقل وتخزين الأغذية القابلة للتلف.

وتسجّل البلدان التي تستورد سلعًا عديدة ومن شركاء تجاريين عديدين أعلى الدرجات بالنسبة إلى مؤشر مرونة المصادر الغذائية بفضل الاتقاء من الصدمات في الإمدادات عبر تنويع الشركاء والسلع. وفي المقابل، تكون البلدان المعتمدة على الواردات الغذائية من مصادر رئيسية قليلة ضعيفة أمام الصدمات التي تصيب شركاءها التجاريين. وفي هذه الحالة، يمثّل تنويع سلّة الواردات والشركاء التجاريين الدوليين، وربما الاستثمار أيضًا في المخزونات المحلية، أمرًا حكيمًا.

ضمان إمكانية الوصول الفيزيائي والاقتصادي إلى الأغذية هو جانب أساسي من قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود

تضمن شبكة النقل الفعالة والمرنة ذات التكرار الأمثل، إمكانية الوصول الفيزيائي إلى الأغذية على المستوى الوطني الفرعي. وقد عمدت المنظمة إلى تحليل مواطن الضعف الهيكلية في شبكات نقل الأغذية حول العالم من خلال النظر في كيفية قيام شبكات النقل بربط مفاصل الطلب على الأغذية بالمكان الذي يتم فيه إنتاج هذه الأغذية. وقام التحليل بقياس قدرة النظم الغذائية على الاستجابة محليًا للاختلالات، وتوافر القنوات البديلة، ومدى تأثر النظم بإغلاق الروابط الحاسمة بسبب الصدمات أو حالات الإجهاد. وفي حين كانت لدى عدد من البلدان الكبيرة جدًا شبكات توزيع طويلة، قد يكون من الممكن تكييف إنتاج الأغذية وتوزيعها في بلدان أخرى مع نظام محلي بقدر أكبر، عند الحاجة. وتواجه البلدان المنخفضة الدخل التحديات الأكبر في تطبيق تدابير القدرة على الصمود المتخذة على نطاق النظام بكامله، على شبكات نقل الأغذية الخاصة بها. كما أنها تتمتع بقدرة محدودة على التكيّف مع نظام محلي وتفتقر إلى القنوات البديلة الموثوقة أثناء الاختلالات (الجدول 1). وبما أن القدرة على الصمود القائمة على قرب المسافة تتوقف على كيفية توزيع الإنتاج نسبة إلى الطلب، تُعدّ بعض البلدان الكبرى المرتفعة الدخل ضعيفة هي الأخرى. وبالنسبة إلى حوالي نصف البلدان التي جرى تحليلها، يزيد «

الشكل 3 مؤشر مرونة الإنتاج الأولي من حيث البروتينات، 2016–2018

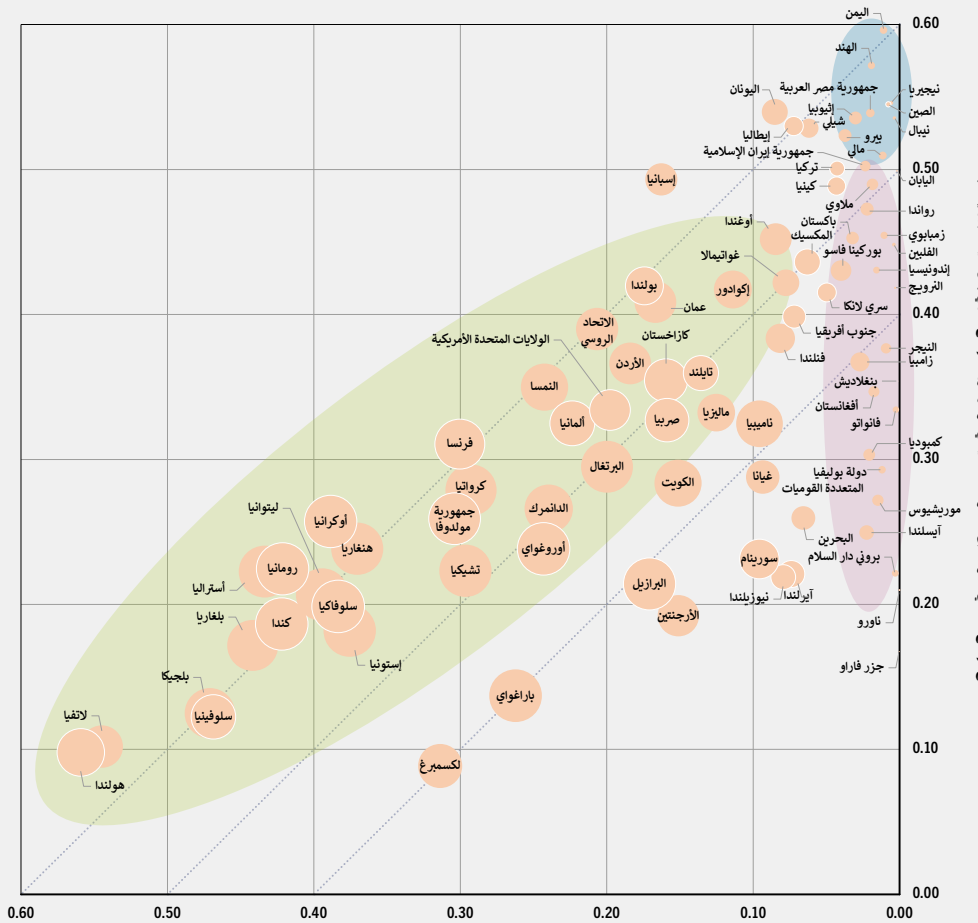

ملاحظات: يشير الرسم البياني إلى مساهمة تنوع الصادرات والشركاء التجاريين مقابل مساهمة تنوع الإنتاج المحلي للسوق المحلية بالنسبة إلى كل من القيمة الإجمالية لمؤشر مرونة الإنتاج الأولي، من حيث البروتينات. ويمثّل حجم الفقاعات البرتقالية التوازن بين الاثنين (أي التوازن بين ما يتم تصديره وما يذهب إلى السوق المحلية). وتمتلك البلدان الموضوعة على الخط المائل نفسه القيمة نفسها في ما يتعلق بمجموع التصدير والتنوع المحلي - 0.4 و0.5 و0.6 على التوالي. وتشمل النتائج جميع سلع المحاصيل والثروة الحيوانية التي توفرت عنها بيانات عن الإنتاج والتجارة في قاعدة البيانات الإحصائية في منظمة الأغذية والزراعة. وتم استثناء مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بسبب نقص البيانات عن الشركاء التجاريين وعوامل تحويل البروتينات لأنواع الأسماك. ونظرًا إلى محدودية بيانات أسعار المنتجين، تم أيضًا استثناء السلع الزراعية غير الغذائية، فيما يُعتبر محتوى البروتينات في السلع الغذائية بمثابة مؤشر بديل للقيمة الزراعية. وتُحتسب معاملات تحويل البروتينات بناءً على البيانات المتاحة من قاعدة البيانات الإحصائية في المنظمة، وتستخدم بعد ذلك لتحويل أطنان من الطعام إلى أطنان من البروتينات. ولتبسيط الرسم البياني، تم استثناء 90 بلدًا تداخلت بياناتها في الرسم البياني. وتمثّل النتائج متوسط ثلاث سنوات للأعوام 2016 و2017 و2018. وترد النتائج للمجموعة الكاملة للبلدان في الملحق 3 في التقرير. ويرجى مراجعة الملحق 1 في التقرير للاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات.

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

الشكل 4 مؤشر مرونة المصادر الغذائية من حيث بكيلو السعرات الحرارية، 2016–2018

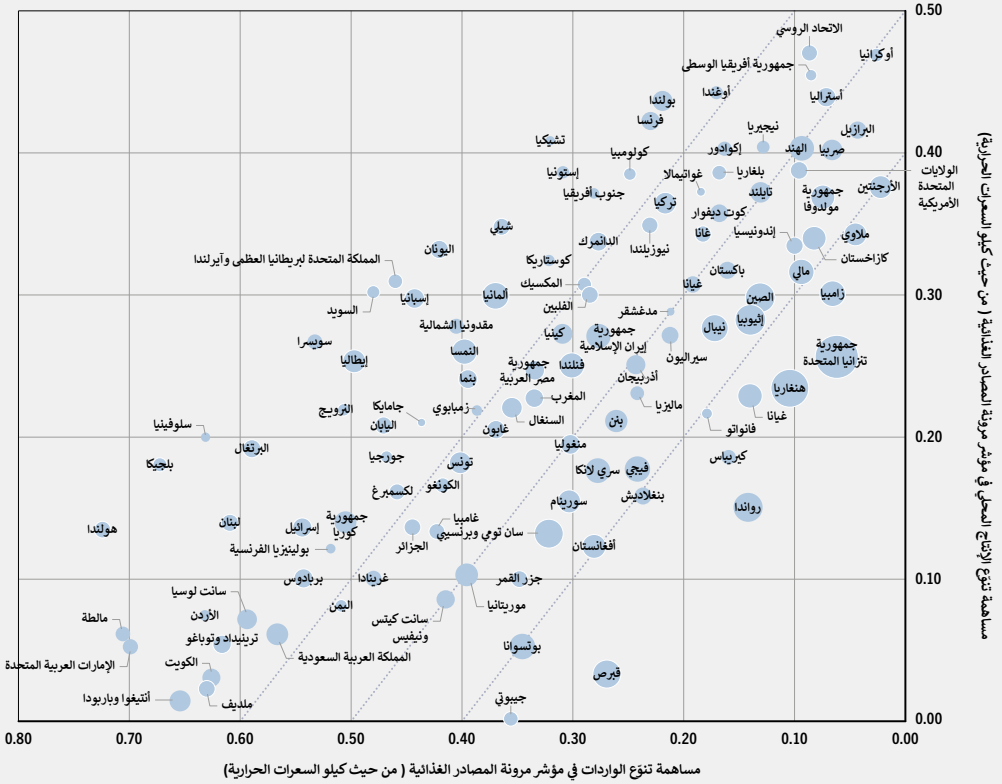

ملاحظات: يبين الرسم البياني مساهمة الواردات وتنوعها (المحور الأفقي) مقابل مساهمة الإنتاج المحلي (المحور العمودي) في القيمة الإجمالية لمؤشر مرونة المصادر الغذائية، من حيث السعرات الحرارية. ويمثّل حجم الفقاعات الزرقاء مساهمة المخزونات في مؤشر مرونة المصادر الغذائية. وتمتلك البلدان الموضوعة على الخط المائل نفسه القيمة نفسها لتنوع الإنتاج والواردات - 0.4 و0.5 و0.6 على التوالي. وتشمل النتائج جميع سلع المحاصيل والأسماك والثروة الحيوانية التي توفرت عنها ميزانيات جديدة للأغذية وبيانات تجارية جديدة في قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة. وتستند معاملات تحويل السعرات الحرارية إلى بيانات قاعدة البيانات الإحصائية للمنظمة ثم تستخدم لتحويل أطنان من الأغذية إلى كيلو سعرات حرارية. وتمثّل النتائج متوسط ثلاث سنوات للأعوام 2016 و2017 و2018. وترد في الملحق 3 في التقرير بيانات المجموعة الكاملة من البلدان المصنفة بحسب مساهمات مؤشر مرونة المصادر الغذائية. ويرجى مراجعة الملحق 1 في التقرير للاطلاع على المنهجية ومصادر البيانات.

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

« إقفال الروابط الشبكية الحاسمة وقت السفر المحلي بنسبة 20 في المائة أو أكثر، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كلفة الأغذية.

وإن تأمين الوصول الفيزيائي إلى الأغذية ليس كافيًا لتحقيق الأمن الغذائي. فينبغي للنظام الزراعي والغذائي الذي يعمل بصورة جيدة أن يضمن أيضًا إمكانية الوصول الاقتصادي إلى الأغذية. وعلى المستوى العالمي، يعجز حوالي 3 مليارات شخص عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي يحميهم من سوء التغذية بجميع أشكاله. وستتجاوز الأنماط الغذائية الصحية القدرات المالية لمليار (1) شخص إضافي في حال أدّت صدمة معيّنة إلى تخفيض دخلهم بمقدار الثلث. ومن بين مليار (1) شخص معرّض لهذا الخطر، يعيش 95 في المائة في البلدان المتوسطة الدخل من الشريحتين الدنيا والعليا (الجدول 2). وفي البلدان المنخفضة الدخل التي تعجز فيها غالبية كبرى من السكان بالفعل عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، يتمثل التحدي في عجز عدد أكبر من ذلك عن تحمّل كلفة نمط غذائي كافٍ من حيث الطاقة الغذائية ويتألف بصورة خاصة من أغذية أساسية نشوية توفّر الطاقة اللازمة ليوم من العمل.

ولضمان الكلفة الميسورة للنمط الغذائي الصحي، يجب إمّا أن تنخفض كلفة الأغذية أو أن تزيد مداخيل السكان الضعفاء أو أن تكون مدعومة مثلًا من برامج الحماية الاجتماعية - أو الاثنين في أفضل الأحوال (الشكل 6).

تدعم سلاسل الإمدادات الغذائية المتنوعة والمتكررة والمترابطة بشكل جيد القدرة على الصمود

يدعم الأداء السلس لسلاسل الإمدادات الغذائية قدرة النظم الزراعية والغذائية الوطنية على الصمود. وتتألف سلسلة الإمدادات الغذائية من أنشطة مترابطة تضطلع بها جهات فاعلة مختلفة تعتمد بدورها على سلاسل جانبية توفّر المدخلات والخدمات اللوجستية. وتتوقف قدرة سلسلة الإمدادات الغذائية على استيعاب الصدمات على قدرة كل جزء من أجزائها على الصمود. ومن شأن سلاسل الإمدادات الغذائية المتنوعة والمتكررة والمترابطة على نحو جيّد أن تعزز قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود من خلال توفير مسارات متعددة لإنتاج الأغذية والتزوّد بها وتوزيعها.

ويُعدّ فهم كيف يمكن للصدمات وحالات الإجهاد أن تؤثر في سلسلة إمدادات غذائية معيّنة أمرًا أساسيًا لتطوير القدرات على الصمود. ولقد أثبتت سلاسل الإمدادات الغذائية الحديثة الواسعة النطاق قدرتها على الصمود في وجه عمليات الإغلاق العام بسبب جائحة كوفيد19- لأنها تعمل على مستوى عالمي وتتمتع بالقدرة على التكيّف مع الاختلالات من الناحيتين الجغرافية والزمنية. وكانت سلاسل الإمدادات الانتقالية التي تنطوي على تعدد مؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم وتعتمد اعتمادًا كثيفًا على اليد العاملة، أكثر تأثرًا بالاختلالات في اليد العاملة والنقل. وبيّنت الأدلة أيضًا أن بعض سلاسل الإمدادات التقليدية – القصيرة من الحيث الحجم والتي يشارك فيها عدد صغير من الوسطاء المحليين - قد سدّت فجوات تركتها السلاسل الحديثة والانتقالية التي تعرّضت للاختلال بسبب عمليات الإغلاق العام. وأثبتت سلاسل عديدة عن سرعة في الاستجابة، لا سيما في البلدان المرتفعة الدخل. ولكن سلاسل الإمدادات التقليدية أكثر هشاشة في العادة لأن اتسامها بطابع غير رسمي في الكثير من الأحيان يجعلها غير مرئية في الإحصاءات الوطنية وغير مشمولة في الدعم الحكومي وبرامج الحماية الاجتماعية (الشكل 8). »

الجدول 1 مؤشرات القدرة على الصمود والتعرض للمخاطر الخاصة بشبكات نقل الأغذية في بلدان مختارة

	البلد	التدابير المتخذة على نطاق النظام بكامله		الاختلال الموضعي	
		القدرة على الصمود القائمة على قرب المسافة	تكرار المسارات	الكلفة النسبية للانحراف (الآثار المحلية)	الكلفة النسبية للانحراف (الآثار الإجمالية)
منخفض الدخل	جمهورية الكونغو الديمقراطية				
	هايتي				
	مدغشقر				
	مالي				
	النيجر				
	الصومال				
	جنوب السودان				
	السودان				
متوسط الدخل من الشريحة الدنيا	بنغلاديش				
	الهند				
	ميانمار				
	نيجيريا				
	باكستان				
	بابوا غينيا الجديدة				
	الفلبين				
	السنغال				
	زامبيا				
متوسط الدخل من الشريحة العليا	البرازيل				
	الصين				
	إندونيسيا				
	الاتحاد الروسي				
	جنوب أفريقيا				
	تايلند				
مرتفع الدخل	أستراليا				
	كندا				
	شيلي				
	فرنسا				
	الولايات المتحدة الأمريكية				

المفتاح الخاص بقدرة شبكة نقل الأغذية على الصمود

مرتفعة جدًا | مرتفعة | متوسطة | منخفضة

ملاحظة: يتم قياس القدرة على الصمود القائمة على قرب المسافة على النحو التالي: منخفضة عندما تكون القيم أقل من 0.02 أو معادلة لها؛ ومتوسطة عندما تتراوح القيم ما بين 0.03 و0.05؛ ومرتفعة عندما تتراوح بين 0.05 و0.2؛ ومرتفعة جدًا عندما تتجاوز 0.2. ويتم قياس ازدواجية الطرق على النحو التالي: منخفضة عندما تكون القيم أقل من 70 أو معادلة لها؛ ومتوسطة عندما تتراوح القيم بين 70 و80؛ ومرتفعة عندما تتراوح بين 80 و90؛ ومرتفعة جدًا عندما تتجاوز 90؛ ويتم قياس كلفة الالتفاف النسبي (التأثير المحلي) على النحو التالي: منخفضة (القدرة على الصمود) عندما تتجاوز القيم 30؛ ومتوسطة عندما تتراوح القيم بين 15 و30؛ ومرتفعة عندما تتراوح بين 5 و15؛ ومرتفعة جدًا عندما تكون القيم أقل من 5 أو معادلة لها. وأخيرًا، يتم قياس كلفة الالتفاف النسبي (التأثير الكلي) على النحو التالي: منخفضة (القدرة على الصمود) عندما تتجاوز القيم 10؛ ومتوسطة عندما تتراوح القيم بين 5 و10؛ ومرتفعة عندما تتراوح بين 2 و5؛ ومرتفعة جدًا عندما تكون القيم أقل من 2 أو معادلة لها. ويتم تصحيح القدرة على الصمود القائمة على قرب المسافة بالنسبة إلى الوزن بالأطنان. وقد تم اختيار البلدان على أساس عدد السكان (أكثر من 5 ملايين) ومجموعات الدخل والأقاليم، وذلك للحصول على أكبر قدر ممكن من التمييز. ويرجى مراجعة **الملحق 1** في التقرير للاطلاع على المنهجية و**الملحق 3** في التقرير للاطلاع على النتائج للمجموعة الكاملة من البلدان.

المصدر: Nelson وآخرون (سيصدر قريبًا).

الجدول 2 مؤشرات عدم القدرة على تحمّل كلفة الأنماط الغذائية الصحية

	عدد الأشخاص العاجزين عن تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في عام 2019		عدد الأشخاص المعرّضين لخطر عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي في حال تقلّص دخلهم بمقدار الثلث	
	في المائة	العدد الإجمالي (بالملايين)	في المائة	العدد الإجمالي (بالملايين)
العالم	**41.9**	**3 000.5**	**13.4**	**956.4**
آسيا الوسطى	16.9	5.8	18.1	6.2
آسيا الشرقية وجنوب شرق آسيا	23.9	530.0	18.0	398.0
أوروبا	1.7	12.0	3.1	22.0
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	19.3	113.0	14.5	85.0
أفريقيا الشمالية وآسيا الغربية	45.0	178.0	15.1	60.0
أمريكا الشمالية	1.4	5.1	0.5	1.7
أوسيانيا	1.8	0.5	0.9	0.2
آسيا الجنوبية	71.3	1 282.0	16.8	303.0
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	84.7	875.0	7.8	81.0
مجموعات البلدان المصنّفة بحسب الدخل				
البلدان المنخفضة الدخل	87.6	463.0	6.9	37.0
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا	69.6	1 953.0	15.9	447.0
البلدان المتوسطة الدخل من الشريحة العليا	21.1	568.0	17.1	460.0
البلدان المرتفعة الدخل	1.4	16.0	1.1	12.0

ملاحظات: يوضح الجدول عدد ونصيب الأشخاص الذين لا يستطيعون تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، أو المعرّضين لخطر عدم القدرة على تحمّله إذا أدت صدمة ما إلى خفض دخلهم بمقدار الثلث، بحسب الإقليم وفئة الدخل في عام 2019. وتم الحصول على كلفة النمط الغذائي الصحي لعام 2019 من منظمة الأغذية والزراعة وآخرون (2021).31 ويرجى مراجعة **الملحق 1** في التقرير للاطلاع على المنهجية و**الملحق 3** للاطلاع على النتائج للمجموعة الكاملة من البلدان.

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

قد تنطوي استراتيجيات بناء القدرة على الصمود على مقايضات مع الكفاءة والشمول

إن الشركات الزراعية والغذائية لديها قدرات مختلفة على الصمود في وجه المخاطر والقيام بالاستثمارات لبناء القدرة على الصمود. كما يمكن أن تلجأ الشركات إلى استراتيجيات التنويع أو التكرار التي تعزز قدر النظام الزراعي والغذائي على استيعاب الصدمات من خلال تكرار المكونات والوظائف الحاسمة

الشكل 6 موضع بلدان مختارة استنادًا إلى مستوى الحصول الاقتصادي على نمط غذائي صحي ومؤشر مرونة المصادر الغذائية من حيث كمية الفواكه والخضروات المستهلكة، 2016-2019

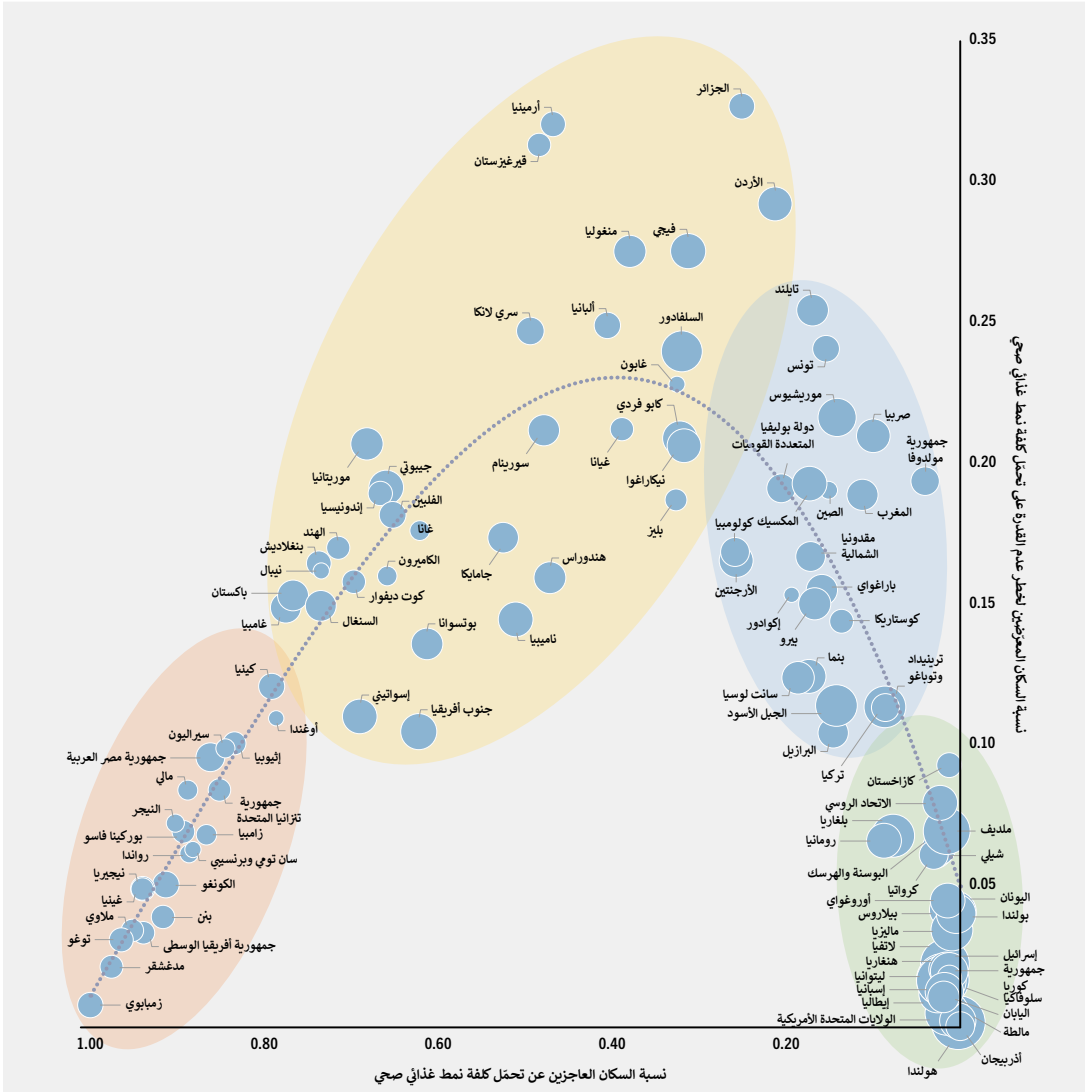

ملاحظات: يمثّل المحور الأفقي نسبة السكان الذين لا يستطيعون تحمّل كلفة نمط غذائي صحي، بينما يمثّل المحور العمودي نسبة السكان المعرّضين لخطر عدم القدرة على تحمّل كلفة نمط غذائي صحي إذا أدت صدمة ما إلى خفض دخلهم بمقدار الثلث أو أكثر. ويشير حجم الفقاعة لكل بلد إلى قيمة مؤشر مرونة المصادر الغذائية (انظر الإطار 5 في التقرير) بأطنان الفواكه والخضروات. وتسهيلاً للعرض البياني، لم يرد ذكر البلدان المرتفعة الدخل العشرين التي تتدنى فيها مستويات عدم القدرة على تحمل الكلفة إلى حددها الأدنى (بما يمثل نسبة 1 في المائة). ويشير مؤشر مرونة المصادر الغذائية إلى متوسط بيانات الفترة 2016-2018، فيما يشير مؤشر الوصول الاقتصادي إلى بيانات عام 2019. ويرجى مراجعة **الملحق 1** في التقرير للاطلاع على المنهجية و**الملحق 3** في التقرير للاطلاع على النتائج للمجموعة الكاملة من البلدان.

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

الشكل 8 رسم توضيحي مبسّط لثلاثة أنواع من سلاسل الإمدادات الغذائية في ما يتعلّق بتأثرها بالصدمات وحالات الإجهاد وقدراتها على الصمود

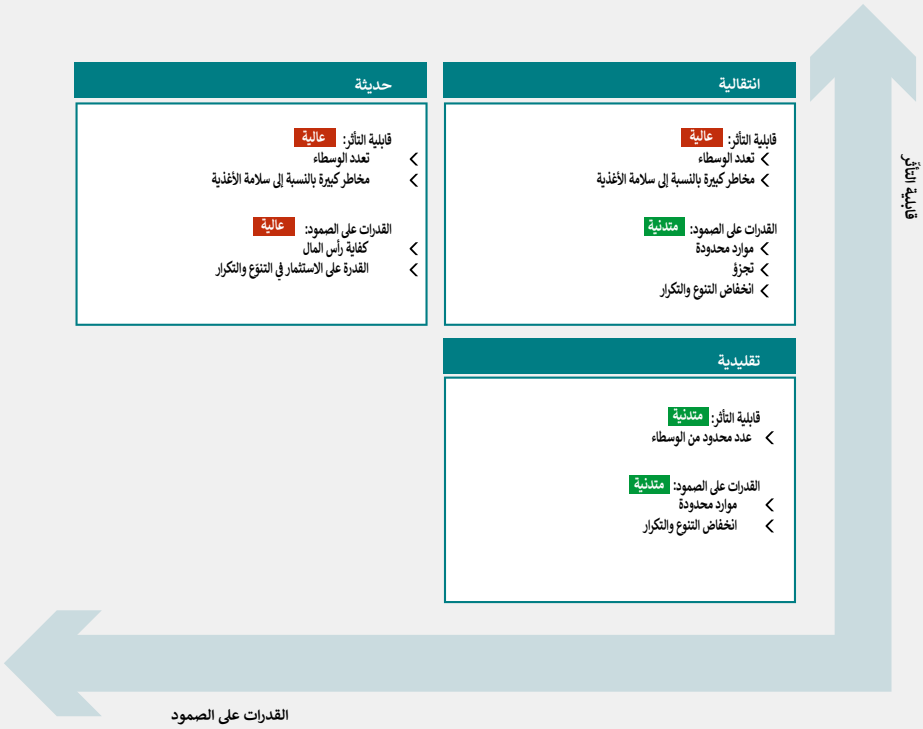

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

» الأهمية، أو كلا الأمرين معًا، على حساب الكفاءة. وللحد من هذه المقايضات، قد تسعى الشركات إلى إقامة شراكات مع شركات أخرى تكمّلها. ولكنّ ذلك قد لا يكون أمرًا ممكنًا بالنسبة إلى لشركات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه التحدي المزدوج المتمثل في التمتع بالقدرة على الصمود والحفاظ في الوقت نفسه على القدرة التنافسية.

وتُعدّ البنى التحتية العامة التي تساعد على تجنّب الصدمات أو الاتقاء منها ضرورية في جميع هذه الاستراتيجيات. وسيكون بإمكان الشركات التي لديها بنى تحتية متطورة أو القدرة على القيام بالاستثمارات اللازمة أن تصمد وتنافس تلك التي لديها قدرات أقلّ. وتفقد المنشآت الزراعية والغذائية والمزارعون والمناطق الزراعية التي يتم استبعادها صلة الوصل المهمة التي تربطها بأسواق المناطق

الحضرية وأسواق التصدير وتجد نفسها عالقة في براثن الفقر حيث يؤدي التقاء الأسواق وتغيّر المناخ إلى جعلها هشة بصورة خاصة. وقد تفوق التكاليف الاجتماعية المتأتية عن ذلك المكاسب التي يتم تحقيقها من زيادة قدرة الشركات الكبرى على الصمود.

وإن محدودية الموارد المتاحة لصغار المنتجين ومؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم قد تجعل التعافي من اختلال معيّن أمرًا أصعب في معظم الأحيان. ويمكن لتسهيل الحصول على الائتمانات والمعلومات أن يولّد أوجه تآزر بين الفعالية والقدرة على الصمود، ما يسرّع وتيرة التعافي. ويمكن للحكومات أن تدعم أيضًا تحسين التنسيق بين مؤسسات الإنتاج الزراعي والغذائي الصغيرة والمتوسطة الحجم وتنظيمها داخل سلاسل الإمدادات الغذائية. ويتمثل أحد النُهج في تشكيل الاتحادات التي توسّع نطاق المؤسسات الصغيرة ومكانتها وتأثيرها وتسهّل الحصول على التمويل الخاص والعام. ومن شأن تعزيز العلاقات في ما بين المؤسسات ضمن الشبكات أو التحالفات الاستراتيجية أن يولّد رأسمالًا ترابطيًا وهيكليًا وإدراكيًا، وأن ينهض بالإدارة الأقوى والأكثر فعالية للمخاطر من خلال تجميع الموارد، وأن يحسّن الوصول إلى التكنولوجيات الحديثة والدراية. وبإمكان أدوات التنمية الإقليمية من قبيل التجمعات الإنتاجية أن تخفف بدورها من القيود المفروضة على الائتمانات وأن تيسّر برامج التنمية البشرية ونشر التكنولوجيات الرقمية.

تعزّز سبل العيش الريفية المتماسكة النظم بأكملها

تتسم قدرات جميع الأسر المعيشية على الصمود بالأهمية بالنسبة إلى عمل النظم الزراعية والغذائية. وتؤدي جميع الأسر المعيشية دورًا في النظم الزراعية والغذائية، سواء كجهات منتجة ومورّدة للأغذية أو كمستهلكة لها. وتوضع قدرات الأسر المعيشية الريفية على الصمود - ولا سيما الأسر المعيشية الزراعية الصغيرة والمنخفضة الدخل - موضع الاختبار بصورة خاصة ومتزايدة في الوضع الطبيعي الجديد الذي يفرضه تغيّر المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية. وتتمتع الأسر المعيشية الريفية التي تشارك في أنشطة متنوعة ومتعددة بقدرة أفضل على التأقلم مع حالات الإجهاد والصدمات وعلى التعافي منها.

وتُعدّ الأسر المعيشية التي تكون منتجة صافية للأغذية أكثر عرضة للصدمات وحالات الإجهاد التي تؤثر في الإنتاج الزراعي والغذائي. وفي المقابل، تُعد الأسر المعيشية التي تكون مستهلكة صافية للأغذية - والتي تمارس الزراعة كنشاط بدوام جزئي وتعتمد على العمالة في الاقتصاد غير الزراعي بصورة رئيسية - أكثر عرضة للصدمات من قبيل ارتفاع الأسعار الذي يؤثر على قوّتها الشرائية. وتعمل الأسر التي تدير أعمالًا زراعية وغذائية صغيرة في ظل عراقيل أكثر من منافسيها الأكبر حجمًا بسبب محدودية فرص وصولها إلى المعلومات، والتكنولوجيا، ورأس المال، والأصول، والمؤسسات. كما أنها معرضة لخطر الاستبعاد من الأصول الإنتاجية والأسواق المربحة في ظل التحديث السريع لسلاسل الإمدادات الغذائية.

مساعدة الأسر المعيشية الريفية على التأقلم بشكل أفضل مع الصدمات وحالات الإجهاد

لقد وضعت الأسر المعيشية الريفية مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي تساعدها على تجاوز الاختلالات وتعزيز قدرتها على الوقاية منها. فعلى مستوى المزرعة، تستجيب الأسر المعيشية للتفاعل غير المتوقع بين العوامل الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية من خلال تكييف تواريخ الزرع من أجل التأقلم مع التقلّب في هطول الأمطار، والاستثمار في الحد من المخاطر مثلاً عبر تحسين الري والصرف ومكافحة الآفات. وتتمثل إحدى الاستراتيجيات البارزة في تنويع مجموعات الإنتاج على غرار تنويع المحاصيل والتكامل بين المحاصيل والثروة الحيوانية، غير أنّ ذلك يتطلّب تخصصًا

ويطرح مسألة المقايضة مع الكفاءة. وتعمد الأسر المعيشية إلى تنويع مصادر دخلها من خلال العمل بدوام جزئي في الاقتصاد الريفي غير الزراعي واستخدام آليات تأقلم لمواجهة تداعيات الصدمات عبر بيع الأصول، أو الحصول على القروض، أو سحب المدخرات والتأمين غير الرسمي المستند إلى الشبكات المجتمعية. ولكنّ استراتيجيات التأقلم التي تقلّص أصول الأسر المعيشية قد تؤدي إلى تفاقم الضعف عبر تقويض القدرة المستقبلية على توليد الدخل.

وتم استخدام نموذج قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود الخاص بمنظمة الأغذية والزراعة لتحديد العوامل الرئيسية الداعمة للقدرة على الصمود في الأسر المعيشية الريفية في 35 بلدًا. وتشير النتائج في 23 بلدًا إلى أن التعليم وتنويع الدخل والتحويلات النقدية أدّت بشكل رئيسي إلى تحسينات تدريجية في القدرة على الصمود. وأظهر تحليل اثني عشر بلدًا أن الحصول على الأصول الإنتاجية وغير الإنتاجية كان الركيزة الأهم للقدرة على الصمود في أكثر من نصف الحالات. واتسمت القدرة على التكيّف التي تعتمد بصورة حاسمة على التعليم وتنمية القدرات البشرية داخل الأسر المعيشية، بالأهمية أيضًا بالنسبة إلى قدرة تلك الأسر على الصمود. وقدّم الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل الإصحاح المحسّن ومياه الشرب الآمنة، والحصول على الخدمات الأوّلية، لا سيما المدارس والمستشفيات والأسواق الزراعية، دعمًا مهمًا لقدرة الأسر المعيشية على الصمود وبخاصة في المناطق القاحلة جدًا والأسر المعيشية الرعوية (الشكل 9).

إنّ الأسر المعيشية الريفية المؤلفة من نساء بصورة رئيسية تدفع الثمن الأغلى أثناء الصدمات وبعدها. إذ تميل النساء إلى الحصول بقدر أقلّ من الرجال على الأراضي والأصول الأخرى البالغة الأهمية بالنسبة إلى القدرة على الصمود. ويتأثّر الأطفال بشكل خاص بالصدمات وحالات الإجهاد، ما يزيد من معدلات التقزّم ونقص الوزن لدى الأطفال دون السنتين من العمر. وبما أن الحالة التغذوية للأطفال ترتبط بالأداء في الاختبارات المعرفية، والتحصيل المدرسي، والنتائج التي يتم تحقيقها في سوق العمل في مرحلة لاحقة من الحياة، يمكن للصدمات أن تنطوي على تكاليف اقتصادية كبيرة وطويلة الأجل للأفراد والمجتمع على السواء.

يحتاج صغار المنتجين إلى التنظيم والممارسات المستدامة والحماية الاجتماعية

يحتاج صغار المنتجين الزراعيين إلى الاندماج بشكل جيّد في سلاسل الإمدادات الخاصة بالأغذية والمدخلات والخدمات من أجل الحفاظ على قدرتهم التنافسية وحماية سبل عيشهم. وتعزز جمعيات المنتجين وتعاونياتهم سبل عيشهم من خلال إتاحة تجميع الموارد لتوسيع النطاق، وتيسير الوصول إلى الموارد الإنتاجية وتحسين القوة التسويقية. ويُعد التنسيق مع الجهات الفاعلة الأخرى أمرًا بالغ الأهمية أيضًا لإدارة مخاطر السوق. ويمكن تحقيق المنافع المتبادلة من خلال العقود الآجلة مثلًا حيث يحصل المزارعون على أسعار مضمونة لمخرجاتهم بغض النظر عن ظروف السوق في حين يحصل المجهّزون والموزّعون على منتجات بالجودة المنشودة.

وتتبنى الأسر المعيشية الزراعية بصورة متزايدة ممارسات الإنتاج الأكثر استدامة مثل الزراعة الإيكولوجية والزراعة الذكية مناخيًا. ويتمثل عنصر مهم من عناصر الزراعة الإيكولوجية في التنوع البيولوجي الغذائي والزراعي الذي يعزز القدرة على الصمود في وجه الصدمات وحالات الإجهاد. وتحسّن الزراعة الذكية مناخيًا الأمن الغذائي وسبل العيش بموازاة تعزيز التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره. وتعترف هذه المفاهيم بأن الزراعة التقليدية السائدة لا يمكنها أن تطعم على نحو مستدام سكان العالم الذين

الشكل 9 ركائز القدرة على الصمود الخاصة بنموذج قياس وتحليل مؤشر القدرة على الصمود بحسب الملامح القطرية

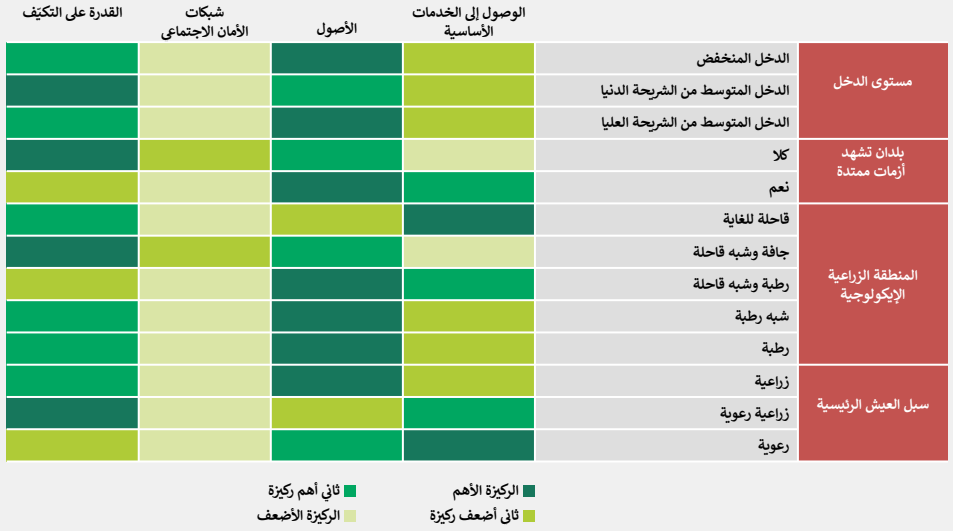

ملاحظة: تتمثل الأزمات الممتدة في السياقات التي تكون فيها نسبة كبيرة من السكان معرضة بشدة لمخاطر الجوع والمرض واختلال سبل العيش لفترات طويلة.

المصدر: d'Errico وآخرون. 2021.

تزداد أعدادهم لأنها تتسبب بتدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

وباتت برامج الحماية الاجتماعية تركز على الحد من المخاطر والآثار الضارة للصدمات على سبل العيش الهشّة. وتدعم الحماية الاجتماعية الأسر المعيشية الزراعية المنخفضة الدخل لكي تضطلع بأنشطة اقتصادية مربحة بقدر أكبر ولكن أشد خطورة أيضًا، كما أنها توفّر بديلًا لاستراتيجيات التأقلم السلبية. وتكمّل البرامج التي توفّر الحماية الاجتماعية والدعم الإنتاجي بعضها بعضًا بشكل كبير ويزداد تنفيذها في المناطق الريفية.

مبدأ توجيهي لواضعي السياسات: الاستعداد للاختلالات

التنوع في مصادر الأغذية وأسواق المخرجات يهيّئ مسارات متعددة لاستيعاب الصدمات

يتطلّب الاستعداد لمواجهة المجهول في البيئات المتعددة المخاطر إجراء تقييم دقيق للخصائص الهيكلية للنظام، بما في ذلك تنوّع مساراته وروابطه (الجدول 5). وتحتاج السياسات والاستثمارات إلى الاعتراف بالفرق بين الخطر وعدم اليقين. فتنطوي إدارة المخاطر عادةً على الحد من التعرّض

لحدث سلبي محدد ومن قابلية التأثّر به. وفي المقابل، تتطلّب إدارة عدم اليقين أن يتسم النظام بقدر كافٍ من التنوع من حيث الجهات الفاعلة والاستجابات للمحافظة على وظائفه الأساسية في حال ظهور صدمة غير متوقعة. والنهجان كلاهما ضروريان ويكمّلان بعضهما البعض.

ويُعتبر التنوّع بجميع أشكاله أمرًا بالغ الأهمية لبناء القدرة الاستيعابية للنظم الزراعية والغذائية. ويساعد استيراد الأغذية المتنوعة من بلدان مختلفة لديها ملامح اجتماعية واقتصادية ومناخية غير متجانسة في تنويع المخاطر والحد من قابلية التعرّض للصدمات الخارجية. وقد يلزم بذل جهود دولية للتغلّب على الحواجز التجارية بين البلدان. وفي البلدان التي يتم فيها إنتاج وتجارة معظم الأغذية محليًا، سيشكل تنويع الإنتاج المحلي والواردات، وكذلك المخزونات، عنصرًا أساسيًا.

وتتغلّب النظم الزراعية والغذائية المترابطة على نحو جيّد على الاختلالات بوتيرة أسرع من خلال تحويل مصادر الإمدادات، وقنوات نقل وتسويق المنتجات الغذائية والمدخلات واليد العاملة، وقنوات نقل المعارف والموارد المالية. ولكن ينبغي استكمال الترابط والتنويع بإدارة المخاطر. وعلى سبيل المثال، يمكن أن تؤثر الكوارث والأزمات على البنية التحتية والخدمات. بالتالي، فإنه من المهم أن يتم تقييم البنية التحتية وحمايتها وتحصينها من المخاطر وأن يتم تطوير البنية التحتية الجديدة المتأثرة بالمخاطر والقادرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ.

ينبغي التسليم بعدم تجانس المزارع والشركات

ينبغي للسياسات والتدخلات أن تيسّر التوصل إلى مزيج من سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية والانتقالية والحديثة التي من شأنها أن تقي من مختلف أنواع الصدمات وحالات الإجهاد. وقد يلزم إدخال تحسينات في إدارة المخاطر والقدرة على الإنذار المبكر من أجل المساعدة على التنبؤ بالصدمات وبآثارها. ولتحسين عملية صنع القرارات، ينبغي أن تعمل الحكومات على مستويات عديدة مع الأوساط الأكاديمية ومراكز البحوث والمجتمع المدني والقطاع الخاص وأن تجعل البيانات متوافرة ومتاحة للتحليل على صعيد النظام بكامله. وقد تكون هناك حاجة أيضًا إلى استراتيجيات إدارة المخاطر المتعددة الوطنية الفرعية والمحلية من أجل معالجة مواطن الضعف الرئيسية والدوافع الكامنة وراء المخاطر.

ويمكن تكييف أدوات إدارة الكوارث والمخاطر القائمة في القوانين والسياسات واللوائح الوطنية مع سلاسل الإمدادات الغذائية لمساعدة أصحاب المصلحة على العمل بمزيد من الفعالية وبطريقة تعاونية داخل القطاعات وفي ما بينها. ويجدر بالسياسات أيضًا خلق بيئة مشجّعة لمساعدة المنتجين والأعمال الزراعية على اعتماد أدوات العمل التي تعزز القدرة على الصمود.

«

الجدول 5 نقاط الدخول لإدارة المخاطر وعدم اليقين في النظم الزراعية والغذائية

	الصدمات التي يصعب توقّعها ← الصدمات الأكثر قابلية للتوقّع		
	ضمان التنوّع	إدارة الترابط	إدارة المخاطر
العوامل المتصلة بالسياق	◄ تعزيز المساواة بين الجنسين ودعم الشباب؛ ◄ اتباع سياسات ولوائح تحمي البيئة (المياه والأراضي والتنوع البيولوجي ومصايد الأسماك والغابات)؛ ◄ حماية استقرار الاقتصاد الكلّي؛ ◄ ضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات المالية على نطاق واسع؛ ◄ دعم نظم المعارف الأصلية.	◄ تشجيع الشراكات الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة، وتعزيزها؛ ◄ تشجيع قيام نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالانفتاح والشمول والإنصاف.	◄ إعداد وتنفيذ خطط وطنية من أجل التكيّف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره؛ ◄ توفير السياسات المنسّقة بشكل جيد والمتسقة من أجل الاستقرار الطويل الأجل للاقتصاد الكلي.
النظم الزراعية والغذائية الوطنية	◄ ضمان تنوّع إنتاج الأغذية، وقنوات السوق، والشركاء التجاريين (على المستويين الداخلي والخارجي على السواء).	◄ الاستثمار في شبكات نقل الأغذية القوية والمتكررة؛ ◄ الاستثمار في روابط البنية التحتية بالأسواق الدولية (مثل المرافئ).	◄ تعزيز الحد من مخاطر الكوارث وتقييم هذه المخاطر؛ ◄ وضع خطط وطنية لإدارة الجفاف؛ ◄ الاستثمار في نظم إدارة سلامة الأغذية؛ ◄ إجراء تقييمات للمخاطر المتعددة داخل القطاعات والمستويات وفي ما بينها؛ ◄ اعتماد نهج الصحة الواحدة.
سلاسل الإمدادات الغذائية والجهات الفاعلة فيها	◄ إتاحة مزيج من سلاسل الإمدادات الغذائية التقليدية والانتقالية والحديثة، بما في ذلك سلاسل الإمدادات الغذائية القصيرة والمحلية؛ ◄ تعزيز الشمول في المؤسسات الزراعية والغذائية الصغيرة والمتوسطة الحجم.	◄ •تنويع مصادر الإمدادات وأسواق المخرجات؛ ◄ •تمكين الروابط القوية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية، لا سيما بالنسبة إلى سلاسل الإمدادات القصيرة، والاستثمار فيها؛ ◄ توسيع إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسينها.	◄ •ضمان توافر التوقعات والأدوات في الوقت المناسب من أجل الكشف عن مؤشرات الخطر الأولى؛ ◄ إنشاء نظم الإنذار المبكر وتحسينها.
الأسر المعيشية وسبل العيش (صغار المنتجين والأسر المعيشية الضعيفة)	◄ دعم تنويع مصادر الدخل في المزارع وخارجها؛ ◄ تعزيز النُهج والممارسات الزراعية الجيّدة؛ ◄ •توسيع نطاق الحصول على الائتمانات والتأمين ليشمل الأشخاص الأشد ضعفًا.	◄ توسيع نطاق الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الإرشاد الزراعي؛ ◄ دعم العمل الجماعي الذي يضطلع به صغار المنتجين لتطوير القدرة على التفاوض.	◄ تعزيز الحصول على الأصول الإنتاجية؛ ◄ توسيع نطاق الحصول على الخدمات الاجتماعية والتعليم؛ ◄ تقديم المساعدة الهادفة وفي الوقت المناسب في مجال الحماية الاجتماعية لجميع الفئات الضعيفة، بما في ذلك صغار المنتجين والفقراء في المناطق الحضرية؛ ◄ تمويل البحث والتطوير المتعلّق باستراتيجيات التكيّف الزراعي (مثل تغيّر المناخ).

المصدر: من إعداد منظمة الأغذية والزراعة لأغراض التقرير.

» تعزّز إدارة المخاطر وتأمين المحاصيل والحماية الاجتماعية قدرة الأسر المعيشية على الصمود

تعدّ الأسر المعيشية الريفية المنخرطة في الزراعة الصغيرة النطاق والإنتاج الزراعي والغذائي الأولي المستفيدة الرئيسية من الدعم اللوجستي والابتكارات في مجال الإنتاج والحوكمة الشاملة لسلاسل الإمدادات الغذائية. وفي ظل زيادة تواتر الأحداث المناخية المتطرفة وحدّتها، سيتعيّن على المنتجين أيضًا الوصول إلى نظم الإنذار بخطر الكوارث الزراعية والمناخية ونظم الإنذار المبكر. وستؤدي زيادة وصولهم إلى تأمين المحاصيل والتأمين ضد أحوال الطقس إلى تعزيز قدرتهم على الحصول على قروض الإنتاج والمشاركة في الأنشطة الزراعية التي تنطوي على مخاطرة أكبر وعائدات أعلى.

وقد يتطلّب الأمر استحداث نظم للحماية الاجتماعية المراعية للمخاطر والمستجيبة للصدمات بغية تقديم الدعم ليس فقط للمستفيدين الاعتياديين، بل أيضًا للسكان المعرّضين للخطر والأزمات. ويمكن لهذه النظم أن توسّع نطاق توفير المنافع وفقًا للاحتياجات الناشئة للمستفيدين المحتملين، وأن تمكّن هؤلاء من الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية والمشاركة فيها.

ويُعد ضمان استدامة النظم الزراعية والغذائية جزءًا لا يتجزأ من بناء القدرة على الصمود. ويمكن للسياسات أن تعزز استدامة هذه النظم عبر الاعتراف بدورها في رعاية البيئة الطبيعية مثلاً من خلال الزراعة الإيكولوجية وغيرها من الممارسات المحافظة على الموارد.

ولتجنّب تطبيق القيود التي تضرّ بالجهات الفاعلة في النظام الزراعي والغذائي، ينبغي لواضعي السياسات أن يفهموا كيفية عمل النظم وتفاعلها في ما بينها. ويجدر التوقف عند حالة الإعانات حيث أنها قادرة على توفير الإغاثة الفورية والقصيرة الأجل للمنتجين الزراعيين، ولكنها قد تحد أيضًا من قدرتهم على التكيّف مع الصدمات عند وقوعها. ويجب كذلك أن تكون السياسات مستدامة من الناحية المالية. ولمواجهة التحدي الذي يطرحه الاتساق في السياسات، يجب إشراك المؤسسات الحكومية من جميع القطاعات والمستويات المختلفة المعنيّة.■

حالة العالم

2021
حالة الأغذية والزراعة

زيادة قدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود أمام الصدمات وحالات الإجهاد

كشفت جائحة كوفيد - 19 مدى هشاشة النظم الزراعية والغذائية أمام الصدمات وحالات الإجهاد وأفضت إلى ازدياد انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في العالم. ولا بد من اتخاذ إجراءات لجعل النظم الزراعية والغذائية أكثر قدرة على الصمود وكفاءة واستدامة وشمولاً.

يعرض تقرير حالة الأغذية والزراعة لعام *2021* مؤشرات على المستوى القطري لقدرة النظم الزراعية والغذائية على الصمود. وتقيس هذه المؤشرات مدى متانة الإنتاج الأولي وتوافر الأغذية إضافة إلى الحصول المادي والاقتصادي على الأغذية. ومن شأن هذه المؤشرات بالتالي أن تساعد في تقييم قدرة النظم الزراعية والغذائية الوطنية على استيعاب الصدمات وحالات الإجهاد وهو جانب رئيسي من جوانب الصمود.

ويجري التقرير تحليلاً لحالات الضعف في سلاسل القيمة الغذائية وكيفية تعاطي الأسر المعيشية الريفية مع المخاطر والصدمات. ويبحث في الخيارات المتاحة للحد قدر المستطاع من المقايضات التي قد تنجم عن بناء القدرة على الصمود مع الكفاءة والشمول. والغرض من ذلك هو إعطاء توجيهات بشأن السياسات من أجل تعزيز قدرة سلاسل الإمدادات الغذائية على الصمود ودعم سبل العيش في النظم الزراعية والغذائية وضمان الحصول المستدام على أغذية كافية وآمنة ومغذية للجميع، في ظلّ الاختلالات.

©FAO, 2021
CB7351AR/1/11.21

بعض الحقوق محفوظة. ويتاح هذا العمل بموجب ترخيص المشاع الإبداعي – نسب المصنف - غير التجاري - الترخيص بالمثل 0.3 لفائدة المنظمات الحكومية الدولية